

المناطق المحتلة

نشاط إسرائيلي دؤوب لضرب نفوذ منظمة التحرير

الفترة الأخيرة، إلى خلق مناخ سياسي ملائم في المناطق المحتلة، وذلك على أثر وضع قضية الانسحاب من سيناء موضع التنفيذ، وبسبب ضرورة التوصل إلى اتفاق مع مصر، بشأن تطبيق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. وفي هذا الإطار، اتخذت سياسة «اليد القوية»، قبل شهر قليلة، أبعاداً جديدة تمثلت في مضاعفة سلطات الحكم العسكري من مراقبتها على نقل الأموال إلى المناطق المحتلة من قبل اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة، بقصد اضعاف العلاقة بين سكان المناطق وم.ت.ف.، والحد من تأثير اللجنة المشتركة على سكان المناطق المحتلة في معارضتهم لمشروع الحكم الذاتي (المصدر نفسه).

وفي هذا المجال، اتخذت سلطات الحكم العسكري مبادرة إضافية، تمثلت باستدعاء رؤساء البلديات والوجهاء إلى مقر الحكم العسكري، وطلبت منهم عدم عقد اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. خلال زيارتهم للدول العربية، والامتناع عن إطلاق التصريحات العلنية المؤيدة للمنظمة، وذلك على ضوء أمر صادر عن الحكم العسكري، منذ عام ١٩٦٨، يمنع بموجبه، بصورة قطعية، سكان المناطق المحتلة من عقد اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. (دافار، ١٩٨١/٧/١٧).

وعلقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على هذه الخطوة بقولها، ان التفسير الوحيد لها هو محاولة

شهدت المناطق المحتلة خلال شهر تموز (يوليو) الماضي عدة أحداث كان من أبرزها اتخاذ سياسة «اليد القوية» من قبل الحكم العسكري في الضفة الغربية أبعاداً جديدة، ومقاومة السكان لهذه السياسة. كذلك استمرار الهجمة الاستيطانية عبر مصادرة المزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات عليها.

سياسة «اليد القوية»: تبنت سلطات الحكم العسكري منذ سنة ١٩٦٧، سياسة اليد القوية تجاه أهالي المناطق المحتلة، وكان أول من اتبع هذه السياسة، موشي دايان، ابان توليه منصب وزير الدفاع. إلا أن السلطات الاسرائيلية كانت تلجأ، بين الحين والآخر، لارتداء «قفاز حريري»، في محاولة منها لاستمالة أهالي المناطق المحتلة، والتستر على جوهر الاحتلال. لكنها تعود لخلعه بعد فترة وجيزة، كاشفة عن حقيقة الاحتلال وممارساته القمعية. ومنذ ١٩٨٠ اتخذت سياسة «اليد القوية» وتيرة متصاعدة. ففي أعقاب عملية الدوبوا (بيت هداسا في الخليل)، ضاعفت المراقبة على مؤسسات التعليم العالي والنقابات المهنية والنشاطات الثقافية، واتبعت أسرع الطرق، وأكثرها قساوة، تجاه التظاهرات الطلابية. وتحت مظلة هذه الاجراءات القمعية، أقيمت خلال السنة الماضية عشرات المستوطنات (يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/١٩).

وقد تزايدت الحاجة لدى الحكم العسكري، في